المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع

المجلد ٤، العدد ٢، ٢٠٢٣

دور الذكاء الاصطناعي في حوكمة الشركات

معرف الوثيقة الرقمى (DOI) :10.21608/IJDJL.2023.178158.1186

الصفحات ٣٩٧ - ٤٢٣

جورج ميشيل

استاذ القانون التجاري المساعد بمعهد الإدارة العامة بالرياض

المراسلة: جورج ميشيل، استاذ القانون التجاري المساعد بمعهد الإدارة العامة بالرياض.

البريد الإلكتروني: drgeorge343@gmail.com

تاريخ الإرسال: ٠١ ديسمبر ٢٠٢٢، **تاريخ القبول:** ١٠ فبراير ٢٠٢٣

نسق توثيق المقالة: جورج ميشيل، دور الذكاء الاصطناعي في حوكمة الشركات، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد ٤، العدد ٢، ٢٠٢٣، صفحات (٤٢٣ - ٣٩٧).

International Journal of Doctrine, Judiciary, and Legislation

Volume 4, Issue 2, 2023

The Role of Artificial Intelligence in Corporate Governance

DOI:10.21608/IJDJL.2023.178158.1186

Pages 397 - 423

George Micheal

Institute of Public Administration

Correspondence: George Micheal, Institute of Public Administration.

E-mail: drgeorge343@gmail.com

Received Date: 01 December 2022**, Accept Date :** 01 February 2023

Citation: George Micheal, The Role of Artificial Intelligence in Corporate Governance, International Journal of Doctrine, Judiciary and Legislation, Volume 4, Issue 2, 2023 (397-423).

الملخص

يكتسب دور الذكاء الاصطناعي (AI) في حوكمة الشركات أهمية كبيرة، حيث تسعى الشركات إلى الاستفادة من إمكاناتها لزيادة الإنتاجية والكفاءة. ويتم استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل متزايد لأتمتة العمليات، وتقديم الرؤى، وتحسين عملية صنع القرار، وبالتالي تمكين الشركات من اكتساب ميزة تنافسية. كما يتم استخدام الذكاء الاصطناعي أيضًا لتحليل كميات كبيرة من البيانات للتوصل إلى نماذج تنبؤية يمكن استخدامها لإبلاغ استراتيجية الشركة واتخاذ القرار بسرعة وبدقة عالية. كما يمكن أن تزود التحليلات المدعومة بالذكاء الاصطناعي صانعي القرار برؤى في وقت قياسي عن الأداء المالي للشركة، مما يمكنهم من تحديد مجالات التحسين واتخاذ الإجراءات التصحيحية بسرعة. ويمكن أيضًا استخدام الذكاء الاصطناعي لأتمتة عمليات الامتثال واكتشاف الاحتيال، وبالتالي تحسين الإطار العام لحوكمة الشركات. كما يمكن أيضًا استخدام الذكاء الاصطناعي لمراقبة أداء المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة، مما يمكّن الشركات من تقييم أدائها بشكل أفضل واتخاذ ما يلزم. لذا، تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على دور الذكاء الاصطناعي في حوكمة الشركات، وتحليل مدي تأثير هذا الدور في تطوير آليات العمل في المؤسسات اعتمادا على التطبيق على نظم حوكمة الشركات، الى جانب التعرف على الاحتياجات الأساسية للشركات التي تعتمد على مبادئ الحوكمة للاستفادة القصوى من عمليات الذكاء الاصطناعي. حيث تعد حوكمة الشركات أحد الوسائل الاساسية لمواجهة التأثيرات الناجمة عن التغيرات الاقتصادية الحديثة والأزمة المالية العالمية والانهيارات المالية للعديد من الشركات، التي ترجع أسبابها الي الفساد الاداري والمالي والممارسة غير السليمة للرقابة والاشراف ونقص والخبرة والمهارة، وكذلك اختلال هياكل التمويل وعدم القدرة على توليد تدفقات نقدية داخلية كافية لسداد الالتزامات المستحقة عليها، بالإضافة الي نقص الشفافية..

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، الحوكمة، حوكمة الشركات، التكنولوجيا، التحول الرقمي.

Abstract

In recent years, the topic of ‘digital transformation’ has become a primary focus in the areas of business and research. Among digital technologies, the area attracting the most investment is artificial intelligence (AI). Research shows that AI can benefit corporate governance in a variety of ways.

In this research, we identify two academic streams on the topic and evaluate the existing literature. The first stream analyses AI-driven improvements in governance mechanisms such as boards of directors (BoD). The second stream explores the digital-driven organizational changes and broad governance adaptations necessary for AI improvements. We evaluate the evidence for AI implementation in improving and evolving traditional aspects of corporate governance.

The examined authors argue that digital technologies transform the nature of a firm, making it less based on traditional sources of authority. There is consensus that this environment

calls for fundamental reconsideration of corporate governance and for the revision of regulatory models, moving towards decentralization. Specific areas examined in these contexts include jobs automation, agency conflict, auditing processes, the selection of BoD members, compliance functions, data analytics, and capital allocation.

The examined research indicates that AI improves corporate governance and lowers agency cost by automating decision making using real-time big data analysis. However, while researchers propose multiple novel approaches to governance, practical implementation of those approaches or an empirical analysis of the results of such experiments is yet to occur.

Despite the consensus among researchers on the positive impact of AI for governance and implementations as making AI a part of BoD, open questions and skepticism persist. This is indicative of the immaturity of AI as a technology in terms of development and implementation, and as such, there is ample scope for future research. We propose multiple areas within this article where opportunities exist for further insight within this burgeoning field.

key Words: Artificial Intelligence, Governance, Corporate Governance, Disclosure and Transparency, digital transformation.

المقدمة

يعد الذكاء الاصطناعي في وقتنا الحاضر أحد أهم وأخطر إفرازات العصر الرقمي نتيجة لما انبثق عنه من تطبيقات ذكية أثرت على مختلف مناحي الحياة، وأسـهمت فـي خـدمـة البـشرية والارتقاء بها، من خلال علم هندسة الآلات الذكية التي تقوم على إنـشاء أجهزة وبرامج كمبيوتر قادرة على التفكير بالطريقة التي يعمل بها الدماغ البشري، والتي مكنت الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence مـن تقديم نسخة إلكترونية مشابهة للإنسان ولديها القدرة على التعلم باكتـساب المعلومات والقدرة على تحليل البيانات والمعلومات والقدرة علـى إيجـاد العلاقات، وبالتالي يكون لديها القدرة على اتخاذ القـرار الـسليم لإظهـار ردود الفعل المناسبة للمواقف التـي تتعـرض لهـا الآلـة الإلكترونيـة، واستغلالها في تحقيق المهمة التي تكلف بها.

ومن المتفق عليه أن تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي باتت أساسا مهما لإدارة المعرفة والعمليات اللازمتين للمحافظة على النشاطات الاجتماعية والاقتصادية للمؤسسات، وقد أصبحت قدرة المؤسسات على النمو والبقاء والاستمرار تعتمد بدرجة كبيرة على مدى كفاءتها في ادارة تكنولوجيا المعلومات حتى يمكن الاستفادة منها في خلق الفرص والمزايا وأيضا مدى قدرتها على مواجهة التحديات وادارة المخاطر ذات العلاقة بها[1].

[1] أحمد عبد السلام أبو موسي، الربط بين حوكمة التكنولوجيا المعلومات وتفعيل حوكمة الشركات: نموذج مقترح من سياق المحاسبة الإدارية، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا، العدد رقم (٢)، السنة ٢٠٠٥، ص٤٤.

وفي السنوات القليلة الماضية تردد مصطلح «حوكمة الشركات» وضرورة اللجوء إليه كوسيلة لحماية الاقتصادات الوطنية والدولية من التعرض للانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي سبق أن تعرضت لها الشركات العالمية خلال عامي ٢٠٠١، ٢٠٠٢، والتي عصفت بالعديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة لدرجة وصفها البعض بالسونامي المالي"، وهو ما جعل من الحوكمة أحد أهم الموضوعات التي توليها المؤسسات والمنظمات الدولية اهتماما بالغا بالإضافة إلى إدراجها على جدول أعمالها، وهو ما يتضح من دليل حوكمة الشركات في الأسواق الصاعدة الصادر عن مركز المشروعات الدولية الخاصة.

لذا تقوم حوكمة الشركات بدور كبير ومهم في قيام الاقتصاديات الناشئة بوضع نظام قانوني قوي يمكنها من تنفيذ العقود وحل المنازعات بطريقة فعالة، بما يساعدها على إنشاء وامتلاك قاعدة بيانات تحتوي على كافة المعلومات التي تمكنها من الإشراف والرقابة ومن ثم مواجهة الفساد وسوء الإدارة- وهما العاملان اللتين يؤديان إلى قرار رأس المال وإضعاف قدرة الشركات المالية - وسريعة التدخل في الوقت المناسب مع اتخاذ القرار الصحيح بما يخدم مصالح الشركة والشركاء والاقتصاد الوطني.

إشكالية البحث

تكمن إشكالية البحث في كيف يساعد الذكاء الاصطناعي حملة الأسهم وأصحاب المصالح من رقابة الإدارة بشكل فعال. وذلك بالبحث في كيفية تشخيص الأساس القانوني والآليات القانونية لاعتماد حوكمة الشركات على أنظمة الذكاء الاصطناعي.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث الي تحقيق ما يلي:

١) التعرف على أنظمة الذكاء الاصطناعي وخصائصه.

٢) التعرف على حوكمة الشركاء وخصائصها.

٣) آلية اعتماد أنظمة الذكاء الاصطناعي في حوكمة الشركات.

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في جانبين الاول الجانب العملي أو التطبيقي والثاني هو الجانب الأكاديمي ونعرض لهذين الجانبين بإيجاز على النحو التالي:

الأهمية العملية (التطبيقية): تنبع اهمية البحث التطبيقية في التأكيد على أهمية التوسع في تطبيق الذكاء الاصطناعي وعلاقته بحوكمة الشركات والاستفادة من امكانيات الذكاء الاصطناعي كآلية متطورة لتطبيق الحوكمة التكنولوجية للشركات ولا سيما حوكمة تكنولوجيا المعلومات.

الأهمية الأكاديمية: تتمثل الأهمية الاكاديمية لهذا البحث في اعتباره مساهمة متواضعة لتوضيح العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وحوكمة الشركات، فعلى الرغم من اهمية هذا الموضوع وحيويته، الا ان هناك عدد قليل

من الدراسات العربية التي اشارت الي هذه العلاقة وإن ظلت الاشارة لا تربط بين الجانبين (الذكاء الاصطناعي) و(حوكمة الشركات) بصورة مباشرة، ولذا تعد هذه الدراسة اضافة للمكتبة العربية لهذا النوع من المجالات.

منهج البحث

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك من خلال استقراء وتحليل الدراسة والأبحاث والكتب والدوريات التي ترتبط ب بموضوع البحث وهي الذكاء الاصطناعي وعلاقته ومدي تأثيره على حوكمة الشركات، وذلك للتعرف على الأساس النظري لتطبيقات الذكاء الاصطناعي وكذلك آليات ومفاهيم حوكمة الشركات التي يمكن الاستفادة منها في تطوير المؤسسات الحديثة.

مصطلحات البحث

نعرض في هذا الإطار بإيجاز لمصطلحات البحث وهما الذكاء الاصطناعي وحوكمة الشركات وذلك على النحو التالي:

الذكاء الاصطناعي: Artificial Intelligence

يشير هذا المصطلح الى ذلك النوع من الذكاء المرتبط بالأجهزة الرقمية أو الالكترونية مثل الحاسب الآلي والأجهزة الخلوية أو الروبوتات، ويعبر الذكاء الاصطناعي عن قدرة هذه الأجهزة الرقمية على أداء المهمات المرتبطة بالكائنات الذكية[٢].

حوكمة الشركات: corporate governance

تُعرف حوكمة الشركات بأنها مجموعة من الأسس والمبادئ والنظم التي تحكم العلاقة بين مجلس الادارة من ناحية وبين أصحاب الشركات والأطراف الأخرى المتعاملة معها من ناحية أخري، بهدف تحقيق أفضل حماية وتوازن بين مصالح كل تلك الأطراف، ومن ناحية أخري فإن حوكمة الشركات تعني أيضا نظام يتم اتباعه كوسيلة لإدارة الشركة بما يحقق مصالح كافة الأطراف سواء من خلال المتابعة والاشراف أو من خلال الرقابة على أن تتم في إطار من الشفافية والافصاح[٣].

الأتمتة (Automation)

تسمى أيضا التشغيل الآلي" وفي بعض الأحيان " المكننة"، وهو مصطلح حديث نسبيا بعضي مجالاً واسعًا من التكنولوجيات التي تتطلب قدراً ضئيلة من التدخل البشري، ويشمل ذلك أتمتة عمليات مثل التصنيع، وتكنولوجيا المعلومات، والتسويق، والأعمال التجارية[٤].

[2] Al-Ruqibi, Jum'a (2008). Institutions that provide Islamic financial services and the extent of their need for advanced governance. Conference of Islamic financial services. Tripoli. 303.

[3] Padhi U. AI in banks: risks and opportunities. Fintech News. Accessed, School Forum on Corporate Governance, Tuesday, on 14 February 2020.p33

[٤] لمزيد من التفاصيل أنظر: صفات سلامة، خليل أبو قورة، أضرار الروبوتات وتقنيات الذكاء الاصطناعي - تحد جديد لقانون المسؤولية المدنية الحالي، بحث منشور في مجلة (حوليات جامعة الجزائر) ، الصادرة عن جامعة الجزائر، عدد خاص بالملتقى الدولي المنعقد في جامعة الجزائر

خطة البحث

- **مبحث تمهيدي:** ماهية الذكاء الاصطناعي وحوكمة الشركات
  - **المطلب الأول:** تعريف وخصائص الذكاء الاصطناعي.
  - **المطلب الثاني:** تعريف وخصائص حوكمة الشركات.
- **المبحث الأول:** الأساس القانوني في استخدام الذكاء الاصطناعي في حوكمة الشركات
  - **المطلب الأول:** الأساس القانوني للتحول الرقمي ومشاركة مستندات وبيانات الشركة.
  - **المطلب الثاني:** الأساس القانوني لحوكمة الشركات عبر أنظمة الذكاء الاصطناعي.
- **المبحث الثاني:** دور الذكاء الاصطناعي في حوكمة الشركات
  - **المطلب الأول:** دور الذكاء الاصطناعي في الرقابة على مدي التزام الشركات بقواعد الحوكمة.
  - **المطلب الثاني:** آلية اعتماد الشركات على أنظمة الذكاء الاصطناعي في الحوكمة.

مبحث تمهيدي: ماهية الذكاء الاصطناعي وحوكمة الشركات

تعتمد العلاقة البشرية مع ما يحيطها من عناصر ومكونات وأنظمة على مدى القدرة في الاستفادة من هذه المكونات والعناصر في تسهيل المهمات وتعقيدات الحياة اليومية، ومن هذه المنظومات ما يسمى علم الذكاء الاصطناعي، حيث يعد الذكاء الاصطناعي من أفضل ما توصل إليه العقل البشري في الفترة الأخيرة.

ولقد تدخل الذكاء الاصطناعي في عدة مجالات جديدة من ضمنها حوكمة الشركات، حيث يتبادر إلى الذهن العديد من التساؤلات حول كيفية حوكمة الشركات عن طريق الذكاء الاصطناعي. ونظرًا للطبيعة الخاصة التي ينفرد بها كل من الموضوعين؛ ونعني بذلك الطبيعة التقنية للذكاء الاصطناعي، والطبيعة القانونية لحوكمة الشركات.

وعليه، سوف نقسم الدراسة في هذا المبحث إلى مطلبين، نتناول في المطلب الأول تعريف وخصائص الذكاء الاصطناعي، ونتناول في المطلب الثاني تعريف وخصائص حوكمة الشركات، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: تعريف وخصائص الذكاء الاصطناعي

نتناول في هذا المطلب لتعريف الذكاء الاصطناعي في اللغة، ثم تعريف الفقه للذكاء الاصطناعي، أخيرًا نعرض تعريفه من الناحية التقنية والقانونية، ومن ثم بيان خصائصه.

أولاً: تعريف الذكاء الاصطناعي

١- تعريف الذكاء الاصطناعي في اللغة: يقصد بمصطلح ذكاء الإنسان بأنه هو قدرته على التحليل والتركيب والتمييز والاختيار، وعلى التكيف إزاء المواقف المختلفة، أو قدرته على الفهم والاستنتاج والتحليل والتمييز

(٢٨ – ٢٧ نوفمبر ٢٠١٨) تحت عنوان: الذكاء الاصطناعي، تحد جديد للقانون، صـ١٥.

بقوة فطرته وذكاء خاطره"[٥].

أما قاموس أوكسفورد الإنجليزي فقد عرَّف الذكاء الاصطناعي بأنه: «نظريـة وتطـوير أنظمـة الحاسوب القادرة على أداء المهام التي تتطلب عادة ذكاء بـشريًا ، مثـل الإدراك البصري والتعرف على الكلام واتخاذ القرار والترجمـة بـين اللغات»[٦].

٢- تعريف الفقه للذكاء الاصطناعي: تنوعت تعريفات الذكاء الاصطناعي التي تناولها الفقه في محاولة للوصول إلى تعريف ينبئ عن مضمونه وكينونته، وقد تركـزت هـذه التعريفات على تعريف الذكاء الاصطناعي كمجـال بحثـي، أو أنظمـة متقدمة مستقلة، أو بالمقارنة مع الذكاء البشري، أو من خـلال وصـف تقنيات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

ومن أهم ما تناوله الفقه من تعريفات للذكاء الاصطناعي والمعروف أيضًا باسم ذكاء الآلة Machine Intelligence ما يلي[٧]:

عَّرف العالم الأمريكي جون مكارثي John McCarthy - الملقـب بأبو الذكاء الاصطناعي – مصطلح الذكاء الاصطناعي بأنه "علم وهندسة صنع آلات ذكية، وخاصة برامج الحاسوب الذكية. ويري "جون مكارثي أن الذكاء الاصطناعي مرتبط بمهمة استخدام أجهزة الحاسوب لفهم الذكاء البشري.

بينما ذهب البعض إلى تعريف الذكاء الاصطناعي بأنـه "محاكـاة الذكاء البشري في الآلات المبرمجة للتفكير مثل البشر وتقليـد أفعـالهم".

ويرى هذا الرأي أنه يمكن أيضا تطبيق مصطلح الذكاء الاصطناعي على أي آلة تمتلك سمات مرتبطة بالعقل البشري مثل التعلم والاستدلال وحـل المشكلات.

من جميع التعريفات السابقة، نستطيع أن نضع تعريفًا جامعًا مانعًا للذكاء الاصطناعي، حيث يمكن تعرفه بأنه:" تقنيات وآلات تحاكي الذكاء البشري، وتعمل على تحقيق أهداف أساسية من أهمها إنجاز المهام في أسرع وقت وبأدق نتيجة".

٣- التعريف التقني والقانوني للذكاء الاصطناعي: يعرف الذكاء الاصطناعي من الناحية التقنية بأنه: "آلة مبرمجـة بـالكمبيوتر ستخدم خوارزميات وإجراءات محددة لأداء مهمة أو عمل معين، ويحصل هذا الجهاز المبرمج على مدخلات تلقائيا ويطبـق نفـس الـشيء وفقـًا للبرنامج"[٨].

ووفقاً للتعريف السالف الذكر يتضح أن الآلات التـي تـستخدم تقنيـة الذكاء الاصطناعي تعمل من خلال أجهزة الحاسوب، وتكون مـدخلاتها على شكل رموز وقواعد وتستخدم خوارزميات برمجية محددة، ويمكن العثور على أحد الاستخدامات الخالصة للذكاء الاصطناعي في الروبوت الذكي.

---

[٥] راجع في ذلك : المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، طبعـة ٢٠١١، صـ٧٩ . وكذا معجم المعاني الجامع، دار غيداء للنشر والتوزيع، طبعـة ٢٠١٨، ومعجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب بالقاهرة، ٢٠٠٨، صـ٣٧٦.

[٦] د. خالد ممدوح إبراهيم، التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٢٢، صـ٢٠.

[٧] د. خالد ممدوح إبراهيم، التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، صـ٢١.

[8] Margaret A. Boden, Artificial Intelligence: A Very Short Introduction ,Oxford University Press, 2018, p.5.

ومن جهة التعريف القانوني للذكاء الاصطناعي، نجد أن أغلب التشريعات العربية لم تضع تعريفًا للذكاء الاصطناعي، وبالرجوع إلى بعض التشريعات التي وضعت تعريفًا للذكاء الاصطناعي، يلاحظ أن المشرع البحريني قد قدم تعريفًا لنظام الذكاء الاصطناعي في قانون المعاملات الإلكترونية رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٢، حيث عرفته المادة (١) تحت مسمى: وكيل إلكتروني بأنه " وكيل إلكتروني: برنامج حاسب أو أية وسيلة إلكترونية أخرى تستخدم لإجراء تصرف ما، أو للاستجابة لسجلات أو تصرفات إلكترونية - كليا أو جزئياً- بأن مراجعة أو تدخل من أي فرد ي وقت التصرف أو الاستجابة له). إلا أن الذكاء الاصطناعي كمصطلح أشمل من الوكيل الالكتروني، وإنه ليس هناك محل لقصر الذكاء الاصطناعي بالوكيل الالكتروني فقط، كما ورد بالتعريف الوارد في القانون السالف الذكر.

وقد جاء المشرع الإماراتي بتعريف مماثل تماماً تحت مسمى: الوسيط الإلكتروني المؤتمت[٩]. مع العرض بأن الحكومة الإماراتية قطعت شوطًا بعيد المدى في تبني نظم الذكاء الاصطناعي، منفردة بتشكيل وزارة للذكاء الاصطناعي، وإطلاق إستراتيجية وطنية طموحة لهذا القطاع الحيوي.

في حين عرف المشرع العراقي الوسيط الإلكتروني بأنه: (وكيل الكتروني: برنامج أو نظام إلكتروني لحاسوب أو أية وسيلة إلكترونية أخرى تستخدم من أجل تنفيذ إجراء أو الاستجابة لإجراء بقصد إنشاء أو إرسال أو استلام رسالة معلومات).

كما وضعت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي بشأن الجوانب القانونية للعقود الذكية والذكاء الاصطناعي، حيث أوضحت أن: "لقد وضع عدد من التعاريف للذكاء الاصطناعي، غير أن أيا منها لم يحظ بقبول عالمي، والذكاء الاصطناعي، بشكل عام، هو علم استنباط نظم قادرة على حل المشاكل وأداء الوظائف بمحاكاة العمليات الذهنية، ويمكن تلقين الذكاء الاصطناعي كيفية حل مشكلة ما، ولكنه قادر أيضا على دراسة المشكلة ومعرفة كيفية حلها بمفرده دون تدخل بشري، ويمكن للنظم المختلفة أن تبلغ مستويات مختلفة من التشغيل الذاتي وفي مقدورها أن تتصرف باستقلالية. ومن غير الممكن، في هذا الخصوص، التكهن بعمل تلك النظم ولا بنتائجه لأنها تتصرف باعتبارها "صناديق سوداء"[١٠].

ثانياً: خصائص الذكاء الاصطناعي

من خلال استعراض وتحليل جميع التعريفات السابقة، يمكننا تلخيص الخصائص التي يتميز بها الذكاء الاصطناعي فيما يلي:

أنه نظام الكتروني لبرامج الحاسب الآلي، إلا أنها تعتبر برامج استثنائية في محاكاتها للذكاء البشري، من خلال قدرتها على التنبؤ والتكيف، حيث يستخدم الذكاء الاصطناعي الخوارزميات والبيانات التي تمت برمجتها فيه والتي يقوم باستخدامها في اتخاذ القرارات والتنبؤات المستقبلية، ومن هذه الخوارزميات يتعلم الذكاء الاصطناعي حلول للمشكلات والقرارات التي يتعامل معها.

[٩] حيث نصت المادة (١) من قانون المعاملات والتجارة الالكترونية الإماراتي رقم ١ لسنة ٢٠٠٦ على أن:» الوسيط الالكتروني المؤتمت : برنامج أو نظام الكتروني لحساب آلي يمكن أن يترصف أو يستجيب بشكل مستقل، كليًا أو جزئيًا، دون إشراف أي شخص طبيعي في الوقت الذي يتم فيه التصرف أو الاستجابة».

[١٠] ورقة عمل مقدمة للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، بعنوان الجوانب القانونية للعقود الذكية والذكاء الاصطناعي، الدورة الحادية والخمسون، نيويورك، ٢٥ يونية – ١٣ يوليه ٢٠١٨، صـ ٥ وما بعدها.

يقوم نظام الذكاء الاصطناعي على الأتمتة، أي التشغيل الآلي ذاتيًا دون تدخل بشري، فيعمل على تقديم رؤى أفضل بالإضافة إلى تحسين الإنتاجية في كافة المجالات، وذلك بسبب قدرة الذكاء الصناعي على اتخاذ القرارات وتحليل البيانات والتعلم واكتساب تجارب جديدة تساعده على اتخاذ قرارات أفضل[١١].

تعتبر الحوسبة السحابية من أهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي، حيث يعتمد عليها الذكاء الاصطناعي بشكل أساسي، وذلك عن طريق عمل قدرات الذكاء الاصطناعي في بيئة الحوسبة السحابية للأعمال لجعل المؤسسات أكثر كفاءة واستراتيجية، نظرًا للكم الهائل من البيانات التي يتم انتاجها كل يوم[١٢]. ويعد برنامج (ميكروسوفت آزور) أحد البرمجيات البارزة في صناعة الحوسبة السحابية، وذلك لأنه يوفر نشر نماذج التعلم الآلي على البيانات المخزنة في الخوادم السحابية.

ومن الأهمية أن نذكر بأنه يوجد بعض التجارب العربية الرائدة في مجال استخدام الذكاء الصناعي، ومن هذه التجارب، تجربة المملكة العربية السعودية، حيث تم إنشاء الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) في قيادة التوجه الوطني للبيانات والذكاء الاصطناعي لتحقيق رؤيتها للارتقاء بالمملكة إلى الريادة ضمن الاقتصادات القائمة على البيانات، وتقوم "سدايا" بتطوير الاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي[١٣].

وفي مصر، تم إنشاء المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي، باعتباره شراكة بين المؤسسات الحكومية والأكاديميين والممارسين البارزين من الشركات الرائدة في مجال الذكاء الاصطناعي. ويتمثل الهدف الرئيسي للمجلس في تنسيق الجهود الوطنية ووضع استراتيجية مصر للذكاء الاصطناعي وتطوير التطبيقات المختلفة ذات الصلة بالذكاء الاصطناعي والتوصية ببرامج بناء القدرات وتعزيز مهارات ومعارف الكوادر الوطنية[١٤].

المطلب الثاني: تعريف وخصائص حوكمة الشركات

بهدف تقديم صورة كاملة عن حوكمة الشركات، يجدر بنا ابتداءً التعريف بها، ثم بيان الخصائص العامة التي تتمتع بها، وذلك وفقًا لما يلي:

أولاً: تعريف حوكمة الشركات

الحوكمة (لغة): من فعل (حَكَمَ) ومصدره (حُكم)، ويقصد بها: طريقة الحكم، والحوكمة لفظ حديث في اللغة العربية[١٥]. أقره مجمع اللغة العربية في القاهرة عام (٢٠٠٢) باعتباره ترجمة للمصطلح الإنجليزي (Governance) والتي أحد معانيها الفعل: (حَكَمَ).

---

[١١] د. خالد ممدوح إبراهيم، التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، صـ ٣٨.

[١٢] د. خالد ممدوح إبراهيم، عقود الحوسبة السحابية، دار الفكر الجامعي، ٢٠١٩، صـ ٣٩.

[١٣] صدرت الموافقة من قبل المقام السامي على الاستراتيجية في تاريخ ١٤٤١/١١/٢٦هـ وتعمل "سدايا" حالياً على إطلاق الاستراتيجية وتفعيل مبادراتها مع الجهات المختلفة.

[١٤] تم إنشاء المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٨٨٩ لسنة ٢٠١٩، منشور بالجريدة الرسمية العدد ٤٧ (مكرر) في ٢٤ نوفمبر ٢٠١٩.

[١٥] الأصل الإنجليزي لكلمة (حوكمة) يرجع إلى اللغة اليونانية، حيث جاء مصطلح (Governance) الإنجليزي ترجمة لمصطلح (Kubernan) اليوناني في القرن ال (١٣) والذي كان يقصد به: قيادة السفينة الحربية، ثم ترجم إلى اللغة الفرنسية عام (١٤٧٨) بمصطلح (Governance) والذي يقصد به فن أو طريقة الحكم. مشار إليه في: محمد ياسر بطوع ، دراسة قانونية الحوكمة المرافق العامة الاقتصادية في سوريا - رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة حلب، صـ ٩.

أما المصطلح المتداول: حوكمة الشركات، فهو ترجمة المصطلح الإنجليزي (Corporate Governance)، ولقد بقيت ترجمته اللغوية محل خلاف فقهي، حيث اقترح بعض الفقه ترجمته: (ممارسة السلطة والرقابة)[١٦]، في حين قدم آخرون ترجه خرى لهذا المصطلح، كالضبط المؤسسي، والإدارة الرشيدة، والتحكم المؤسسي.

وقد عرفت مؤسسة التمويل الدولية «IFC"(International Finance Corporation) حوكمة الشركات بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها"[١٧].

كما تُعرف بأنها: « قواعد لقيادة الشركة وتوجيهها تشتمل على آليات لتنظيم العلاقات المختلفة بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك بوضع قواعد وإجراءات خاصة لتسهيل عملية اتخاذ القرارات وإضفاء طابع الشفافية والمصداقية عليها بغرض حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتحقيق العدالة والتنافسية والشفافية في السوق وبيئة الأعمال»[١٨].

كما عرفها البعض بأنها «النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والصراحة[١٩].

ولقد وضع دليل الحوكمة المصري تعريفًا عامًا للحوكمة بأنها مجموعة من الأسس والمبادئ والنظم التي تحكم العلاقة بين مجلس الادارة من ناحية، وبين ملاك الشركة والأطراف الأخرى المتعاملة معها من ناحية أخري، بهدف تحقيق أفضل حماية وتوازن بين مصالح كل تلك الأطراف وهو النهج الذى اتبعته بعض الدول العربية حيث وضعت هيئة سوق المال السعودي دليلاً للشركات العاملة بالسوق السعودي والذى عرف الحوكمة بانها : يقصد بحوكمة الشركات القواعد التي يتم من خلالها قيادة الشركة وتوجيهها وتشتمل على آليات لتنظيم العلاقات المختلفة بين مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين وأصحاب المصالح ، وذلك بوضع اجراءات خاصة لتسهيل عملية اتخاذ القرارات واضفاء طابع الشفافية والمصداقية عليها بغرض حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتحقيق العدالة والتنافسية والشفافية في السوق وبيئة الأعمال[٢٠].

وعرَّفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOECD (Organization for Economic Co-Operation and Development). الحوكمة بأنها: العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهمتها والأطراف ذات العلاقة بها وهي تتضمن الهيكل الذي خلاله يتم وضع أهداف المنشأة والأدوات التي يتمّ بها تنفيذ هذه الأهداف، ويتحدد بها أيضاً أسلوب متابعة الأداء[٢١]

---

[١٦]د. عمار حبيب جهلول، النظام القانوني لحوكمة الشركات، مكتبة زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٩، ، صـ ٢٤.

[17]Alamgir, M. (2007). Corporate Governance: A Risk Perspective, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8.

[١٨]أنظر المادة الأولى من لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية السعودية، بموجب القرار رقم ٨-٦-٢٠١٧ وتاريخ ١٤٣٨/٥/١٦هـ الموافق ٢٠١٧/٢/١٣م، المعدلة بالقرار رقم ١-٩٤-٢٠٢٢ وتاريخ ١٤٤٤/١/٢٤هـ الموافق ٢٠٢٢/٨/٢٢م.

[١٩]يوسف محمد طارق ، حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، القاهرة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٧، صـ٥٥.

[٢٠]محمد يونس محمد العبيدي، التنظيم القانوني لاعتماد نظم الذكاء الاصطناعي فى حوكمة الشركات وفقا للقانون البحريني(دراسة مقارنة)، مجلة الحقوق، المجلد (١٧)، العدد (٢)، كلية الحقوق، جامعة البحرين،٢٠١٨، ص١٤٤.

[21]OECD., 2004

كما عُرفت بأنها: «عبارة عن حالة وعمليّة واتّجاه، كما أنّها نظام مناعة وحماية يحكم الحركة ويضبط الاتّجاه ويحمي سلامة كافة التصرّفات ونزاهة السلوكيّات داخل المنشآت، وحاجز حماية فعّال»[٢٢].

من جميع ما سبق، يمكن تعرف حوكمة الشركات بأنها: « مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء الاداري عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط الشركة».

ثانياً: خصائص حوكمة الشركات

من خلال التعريفات السابقة لحوكمة الشركات، يمكن استخلاص الخصائص العامة لها، ومن أهمها:

١. ضمان وجود اساس لإطار فعال لحوكمة الشركات.

٢. تنهض فكرة الحوكمة على الفصل بين ملكية الشركة وإدارتها، وبما يكفل تحديد خارطة وآلية توزيع السلطات واتخاذ القرارات داخل الشركة، بين الجمعية العامة (الهيئة العامة) ومجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين، وبما يحقق التقليل من حالات التعارض بين مصالح تلك الأطراف.

٣. تقوم الحوكمة على التحكم في النفوذ الذي يتمتع به كبار المساهمين على حساب صغار المساهمين صحاب المصالح في الشركة، حيث تركز الحوكمة على مبدأ المساواة بين كافة المساهمين في الشركة، واحترام حقوقهم المحددة، ومنع أغلبية المساهمين من التصويت بهدف الحاق الضرر بأقلية الشركاء أو صغار المساهمين في الشركة، أو الإضرار بفئة معينة من المساهمين، مما يمكن عده تعسفا، أو إخلالا بالمساواة بين المساهمين[٢٣].

٤. تركز الحوكمة على مبدأ احترام حقوق أصحاب المصالح من أصحاب المصارف والدائنين والموردين والعاملين والعملاء، ومنع إدارات الشركات من التلاعب برأسمالها بإنقاصه، أو نقل أصولها ،أو التصرف أصولها ،أو التصرف بها خلال الأزمات المالية، حيث تواجه صعوبة في تسديد مستحقاتها أو حين يغدو إفلاسها وشيكاً.

٥. التزام الشفافية في الإفصاح، ويقصد بذلك التركيز على تقديم الصورة الحقيقية لكل ما يحصل داخل الشركة، عبر نشر المعلومات المالية وغير المالية التي تهم أصحاب المصالح، والتزام المعايير الدولية للإبلاغ المالي، واشتمال التقرير السنوي على الوضع المالي الراهن للشركة.

٦. تركز الحوكمة على تعزيز مسؤولية مجلس الإدارة عن إدارته للشركة، سواء في مواجهة الشركة أو في مواجهة كل من المساهمين وأصحاب المصالح.

---

[٢٢] أشرف حنا ميخائيل، تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات، بحث منشور في المؤتمر العربي الأوّل حول المراجع الداخليّ في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٨٢.

[٢٣] محمد يونس محمد العبيدي، مرجع سابق، ص١٤٤.

المبحث الثاني: الأساس القانوني وآليات اعتماد نظم الذكاء الاصطناعي في حوكمة الشركات

في السنوات الأخيرة أصبح موضوع «التحول الرقمي « محور التركيز الأساسي في مجالات الأعمال وإعادة البحث. تعمل تقنيات مثل blockchain و»إنترنت الأشياء» على تغيير الطريقة التي تعمل بها الشركات، مما أدى إلى خلق ما أطلق عليه «الثورة الصناعية الرابعة»[٢٤]. ومن بين التقنيات الرقمية، فإن المجال الأكثر جذبا للاستثمار هو الذكاء الاصطناعي[٢٥]، حيث تكون فكرة محاكاة نظم الذكاء الاصطناعي للذكاء البشري قادرة على تطوير ذاتها تلقائياً بمعزل عن التدخل البشري كلياً أو جزئياً، يمكن القول إن تسخير قدرات هذه النظم نطاق حوكمة الشركات ينبغي أن يؤسس على دعائم حقيقية، مترابطة ومتفاعلة فيما بينها، بشكل يؤدي إلى تحقيق النتائج المتوخاة. ولعل من بداهة القول إن تلك الدعائم ينبغي أن تحظى بسند من القانون، ويأتي في مقدمة تلك الدعائم التحول الرقمي، ومشاركة البيانات والمستندات في الشركات، في مقابل التزام تلك الشركات بالشفافية والإفصاح باعتبار ذلك جزءًا لا يتجزأ من سياسة الحوكمة، وسوف يتم بحث ذلك في المطالب الآتية:

- **المطلب الأول:** الأساس القانوني للتحول الرقمي ومشاركة بيانات ومستندات الشركات.
- **المطلب الثاني:** الآليات القانونية لتفعيل الحوكمة عبر نظم الذكاء الاصطناعي.

المطلب الأول: الأساس القانوني للتحول الرقمي ومشاركة بيانات ومستندات الشركات

اختلف بعض الباحثين الذين يستكشفون موضوع التغيير التنظيمي بأن التقنيات الرقمية تغير طبيعة الشركة، مما يجعلها أقل استنادًا إلى المصادر التقليدية لسلطة الشركة[٢٦]، فيسلط باركر وفان آل ستاين الضوء على أهمية نماذج الأعمال القائمة على المنصات مثل (Uber)[٢٧]، بينما يسلط Vermeulen و Fenwick الضوء على أن التقنيات الرقمية تغير «من وماذا ومتى وكيف يثق الناس»[٢٨]. ويتفق هؤلاء الباحثون على أن هذه البيئة تتطلب إعادة النظر بشكل أساسي في حوكمة الشركات. مما يجعلها أكثر لا مركزية، لتعكس الطبيعة المتغيرة للأعمال. حيث كانت هناك أيضا دعوات المراجعة النماذج التنظيمية وفقًا لذلك. لونا وآخرون[٢٩].

وعلى الرغم من تنوع تعريفات الذكاء الاصطناعي السابق الإشارة إليها، نجد أن السمة الوحيدة التي تجد طريقها إلى جميع هذه التعريفات هي معالجة البيانات. هذه الميزة التي تعد في غاية الأهمية لدرجة أن نماذج الذكاء الاصطناعي الحالية تعتد بشكل مفرط على البيانات الضخمة، حيث تعتبر الأساس لأي نوع من أنواع الذكاء الاصطناعي.

---

[24]Schwab K. The fourth industrial revolution. New York: Currency Books; 2017. 192 p.

[25]Grove H., Clouse M., Schaffner L.G., Digitalization impacts on corporate governance. Journal of Governance and Regulation. 2018;7(4):51-63. DOI: 10.22495/jgr_v7_i4_p6

[26]Fenwick M., McCahery J.A., Vermeulen E.P. The end of 'corporate' governance: Hello 'platform' governance. European Business Organization Law Review. 2019;20(1):171-199. DOI: 10.1007/s40804-019-00137-z

[27]ibid

[28]ibid 1-15.

[29]Luna A.J., Costa C.P., Moura H.P., Novaes M.A., do Nascimento C.A. Agile governance in information and communication technologies: Shifting paradigms. Journal of Information Systems and Technology Management. 2010;7(2):311-334. DOI: 10.4301/S1807-17752010000200004

وإذا تطرقنا لموقف التشريعات العربية من التحول الرقمي في الشركات؛ يمكن القول إن تفاعل التجارة الدولية مع الثورة الرقمية كان سبباً في دفع العديد من المشرعين باتجاه التحول الرقمي، ويقصد بالتحول الرقمي الانتقال من البيانات والمحررات والسجلات التقليدية (الورقية) إلى البيانات الرقمية، والمستندات الإلكترونية، والعقود الإلكترونية، والتوقيع الإلكتروني، والتجارة الإلكترونية، وغيرها.

ولعل من الممكن القول إن صدور نظام التعاملات الالكترونية السعودي[٣٠] بعد بمثابة الأساس القانوني للتحول الرقمي في المملكة، حيث يهدف هذا النظام إلى ضبط التعاملات والتوقيعات الإلكترونية، وتنظيمها، وتوفير إطار نظامي لها بما يؤدي إلى تحقيق ما يلي:

١. إرساء قواعد نظامية موحدة لاستخدام التعاملات والتوقيعات الإلكترونية وتسهيل تطبيقها في القطاعين العام والخاص بوساطة سجلات إلكترونية يعول عليها.

٢. إضفاء الثقة في صحة التعاملات، والتوقيعات، والسجلات الإلكترونية، وسلامتها.

٣. تيسير استخدام التعاملات والتوقيعات الإلكترونية على الصعيدين المحلي والدولي للاستفادة منها في جميع المجالات، كالإجراءات الحكومية والتجارة والطب والتعليم والدفع المالي الإلكتروني.

٤. إزالة العوائق أمام استخدام التعاملات والتوقيعات الإلكترونية.

٥. منع إساءة الاستخدام والاحتيال في التعاملات والتوقيعات الإلكترونية.

كما أصدر المشرع السعودي نظام الإثبات الجديد[٣١]، وتناول في الباب الرابع من هذ النظام أحكام الدليل الرقمي، حيث يعد – وفقًا لهذا النظام - دليلاً رقميًا كل دليل مستمد من أي بيانات تنشأ أو تصدر أو تسلم أو تحفظ أو تبلغ بوسيلة رقمية، وتكون قابلة للاسترجاع أو الحصول عليها بصورة يمكن فهمها[٣٢].

وفي البحرين صدر قانون المعاملات الالكترونية رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٢ وقرر فيه المشرع البحريني للسجلات الإلكترونية ذات الحجية المقررة للمحررات العرفية[٣٣]. كما أجاز للأشخاص الراغبين في التعامل بشكل إلكتروني وضع شروطهم المعقولة التي تكفل قبولهم توقيعاً إلكترونياً أو سجلات إلكترونية[٣٤].

أما المشرع الإماراتي فقد سبق له أن أقر في قانون الإثبات في المعاملات المدنية والتجارية رقم ١٠ لسنة ١٩٩٢ المعدل بالقانون رقم الاتحادي رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٦ استخدام الحاسب الآلي وأجهزة التقنية الحديثة، في تنظيم نشاط التاجر[٣٥]، وعد بياناتها بمثابة دفاتر تجارية مساعدة، ثم أعقب ذلك بتعديل القانون ليعرف المحرر الإلكتروني، ويقرر للتوقيع الإلكتروني وللكتابة الإلكترونية وللمحررات والسجلات والمستندات الإلكترونية ذات الحجية المقررة في هذا القانون لمثيلاتها الورقية الرسمية والعرفية إذا روعيت فيها الإحكام المقررة في قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية.

[٣٠] صدر نظام التعاملات الالكترونية السعودي بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١٨) بتاريخ ٨ / ٣ / ١٤٢٨هـ

[٣١] صادر نظام الإثبات السعودي الجديد بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٤٣) وتاريخ ١٤٤٣/٥/٢٦ هـ

[٣٢] أنظر المادة (٥٣) من نظام الإثبات السعودي الجديد.

[٣٣] أنظر المادة (٥) من قانون التعاملات الالكترونية البحريني.

[٣٤] أنظر المادة (٢/٣) من قانون التعاملات الالكترونية البحريني.

[٣٥] أنظر المادة (١٧ مكررًا) من قانون الإثبات في المعاملات المدنية والتجارية الإماراتي.

وفي مصر، أصدر المشرع المصري القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤م بتنظيم التوقيع الالكتروني[٣٦]، ولائحته التنفيذية[٣٧]، الذي منح القطاع الاقتصادي والتجاري فرصة الحصول على الخدمات دون تكبد عناء الوصول إلى الجهات الحكومية المختصة، وهو ما دفع الخبراء إلى الاستعانة بالذكاء الاصطناعي للحصول على الخدمات المتكاملة بدءًا بإجراءات تأسيس الشركة من عقد التأسيس والسجل التجاري وكافة الطلبات المتعلقة بتأسيس الشركة الكترونيًا من خلال الاستعانة بأنظمة الذكاء الاصطناعي. حتى أن الكثيرين ينظر إليها على أنها «تقنية حلول عامة» أي الحل لأي مشكلة إدارية أو تجارية أو حتى مجتمعية[٣٨].

وفي المملكة العربية السعودية، وضع مكتب إدارة البيانات الوطنية ضوابط ومواصفات إدارة البيانات وحوكمتها، حيث يجب على الجهة أن تجري تقييمًا مبدئيًا لتكامل البيانات وأن تضع هيكلًا مستهدفًا لتكامل البيانات وخطة لتكامل البيانات. كما يجب على الجهة أن تجري تدريبًا على مشاركة البيانات لضمان فهم الموظفين المنخرطين في مبادرات مشاركة البيانات لمسؤولياتهم وعواقب الإفصاح غير المصرح به عن البيانات أو سوء استخدامها.

كما صرح المشرع السعودي بأن السجل الإلكتروني يعد أصلاً بذاته عندما تستخدم وسائل وشروط فنية تؤكد سلامة المعلومات الواردة فيه من الوقت الذي أنشئ فيه بشكله النهائي على أنه سجل إلكتروني، وتسمح بعرض المعلومات المطلوب تقديمها متى طلب ذلك[٣٩].

كما أجاز المشرع بـأن يتم التعاقد من خلال منظومات بيانات إلكترونية آلية أو مباشرة بين منظومتي بيانات إلكترونية أو أكثر تكون معدة ومبرمجة مسبقًا للقيام بمثل هذه المهمات بوصفها ممثلة عن طرفي العقد. ويكون التعاقد صحيحا ونافذا ومنتجا لآثاره النظامية على الرغم من عدم التدخل المباشر لأي شخص ذي صفة طبيعية في عملية إبرام العقد.

كما يجوز أن يتم التعاقد بين منظومة بيانات إلكترونية آلية وشخص ذي صفة طبيعية، إذا كان يعلم - أو من المفترض أنه يعلم - أنه يتعامل مع منظومة آلية ستتولى مهمة إبرام العقد أو تنفيذه[٤٠]. ففي البحرين، أجاز المشرع البحريني للجهات الحكومية في نطاق أداء الأعمال المنوطة بها بحكم القانون، ان تقبل إيداع، أو تقديم المستندات ،أو إنشاؤها، أو الاحتفاظ بها في شكل سجلات الكترونية[٤١].

أما المشرع الإماراتي فقد أجاز في قانون الشركات التجارية للشركة الاحتفاظ بنسخة إلكترونية لأصول أي من الوثائق والمستندات المحفوظة والمودعة لديها وفقاً للضوابط التي يصدر بها قرار من وزير الاقتصاد[٤٢]. كما خول الوزير إصدار قرار ينظم تقديم الشركات المستندات لمسجل الشركات عن طريق وسائل الاتصال الإلكترونية وغيرها، على أن يتضمن القرار تنظيماً للارتباط الفعال بين السجلات المودعة لدى المسجل وتلك المودعة لدى

[٣٦] نشر في الجريدة الرسمية، العدد ١٧ تابع (د)، في ٢٠٠٤/٤/٢٢.
[٣٧] الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١٠٩ لسنة ٢٠٠٥، والمنشور بالوقائع المصرية، العدد ١١٥ (تابع) في ٢٠٠٥/٥/٢٥ .
[٣٨] د. منى السيد عادل، حوكمة الشركات عبر تقنية الذكاء الاصطناعي، المجلة القانونية، صـ ٢٦٦١.
[٣٩] أنظر المادة (٨) من نظام التعاملات الالكترونية السعودي.
[٤٠] أنظر المادة (١١) من نظام التعاملات الالكترونية السعودي.
[٤١] أنظر المادة (٥٦) من قانون الشركات التجارية البحريني.
[٤٢] أنظر المادة (٢/٢٦) من قانون الشركات التجارية الإماراتي رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١.

الوزارة (١٢). كما أوجبت المادة (١٤٠-١) على الشركة توفير نسخة من عقد تأسيسها ونظامها الأساسي على الموقع الإلكتروني للشركة، مع أية وثائق أو بيانات أخرى تحددها هيئة الأوراق المالية والسلع.

ويتضح من مقارنة التشريعات السابقة أن دور المشرع في تمكين الشركات من استخدام البيانات والوثائق لا يزال في مراحله الأولى ويحتاج إلى الكثير من الوقت والجهد للوصول إلى المستوى الذي يسمح باستخدام الذكاء الاصطناعي (AI) في حوكمة الشركات. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن رقمنة البيانات والوثائق والسجلات تختلف عن الذكاء الاصطناعي، إلا أنها توفر الأساس اللازم لاستخدام الذكاء الاصطناعي. وبالمثل، فإن رقمنة البيانات والسجلات تخلق أيضًا الأساس القانوني لتفعيل الذكاء الاصطناعي، وهو أمر يمكننا رؤيته من المشرع الذي يسمح بإبرام العقود باستخدام وكلاء إلكترونيين مؤتمتين، وهو مجرد أحد تطبيقات أنظمة الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني: الأساس القانوني لحوكمة الشركات باستخدام الذكاء الاصطناعي

فرضت التشريعات المقارنة على الشركات الالتزام الإفصاح، وجعلت المبدأ العام بخصوص البيانات المتعلقة بالشركات وبنشاطها هو النشر وفق الأوضاع القانونية المقررة. ويتجسد التزام الشركات بالإفصاح عبر محورين:

المحور الأول: التزام الشركات بالإفصاح تجاه الجهات العامة ذات الصلة بنشاطها: العديد من النصوص المنظمة لوجود ونشاط الشركات نلاحظ إلزاماً من قبل كل من المشرع السعودي البحريني والإماراتي للشركات، بالإفصاح عن بياناتها وسجلاتها، في مواجهة الجهات العامة ذات الصلة بنشاطها، كوزارة التجارة والصناعة وسوق الأوراق المالية، ويبدأ هذا الالتزام مع بدء الوجود القانوني للشركة، حيث لا تكتسب الشركة الشخصية الاعتبارية إلا بقيدها في السجل التجاري[٤٣].

وبطبيعة الحال فإن هذا القيد يستلزم الإفصاح أمام الجهة الحكومية عن كافة التفاصيل المتعلقة بالشركة المزمع تأسيسها ونشر ملخص عن عقد الشركة، فضلاً عن إلزام التشريعات المقارنة للشركات بشهر كل تعديل يطرأ على عقدها لاحقاً، ونشر قرار التأسيس في الجريدة الرسمية وإعلان بيان الاكتتاب – بالنسبة إلى شركات المساهمة في إحدى الصحف.

ويعقب مرحلة التأسيس التزام الشركة المساهمة بإدراج أسهمها في أحد الأسواق المالية المرخصة، وأيضاً التزامها بالإفصاح تجاه سوق الأوراق المالية عن أية تطورات جوهرية من شأنها التأثير على أسعار الأوراق المالية المدرجة في حال وقوعها، كالكوارث والاندماج والتصفية الطوعية، وتوقف أحد خطوط إنتاجها وما إلى ذلك. وتزويد الوزارة المختصة سنوياً بقائمة مفصلة ومعتمدة بأسماء رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ومديري الشركة، مرفقاً بها الميزانية، والتقرير السنوي المتضمن نشاط الشركة خلال السنة المالية، ومركزها المالي[٤٤].

كما تلتزم الشركات عموماً بنشر الدعوة لاجتماع الجمعية العامة (الهيئة العامة) في الصحف اليومية، على

[٤٣] أنظر المادة (٩) من نظام الشركات السعودي الجديد الصادر عام ١٤٤٣هـ -٢٠٢٢م، والمادة (٨) من قانون الشركات البحريني، والمادة (١/٢١) من قانون الشركات الإماراتي.

[44] Armour and L. Enrıques et al., The Anatomy of Corporate Law: A Comparative and Functional Approach (3rd edn., Oxford University Press 2017)5-14.

أن تتضمن الدعوة جدول الأعمال. وتلتزم الشركة بتعيين مدفق حسابات وتمكينه من الاطلاع على سجلاتها ومستنداتها كافة، وله التحقق من موجودات الشركة والتزاماتها، بغية تقديم تقرير معد، وفق المعايير والأسس الدولية، وتزويد الوزارة بنسخ منه.

فيحق لمساهم أو أكثر يمثلون (خمسة في المئة) على الأقل من رأس مال الشركة، تقديم طلب إلى الجهة القضائية المختصة للتفتيش على الشركة إذا تبين من تصرفات أعضاء مجلس الإدارة أو مراجع الحسابات في شؤون الشركة ما يدعو إلى الريبة[٤٥].

كما تلتزم الشركات بالإفصاح تجاه الشركاء والمساهمين في الشركة، وأصحاب المصالح في الشركة حيث يعتبر الإفصاح والشفافية من أهم مبادئ حوكمة الشركات وذلك لتمكين المساهمين من الحصول على المعلومات المطلوبة بشفافية وعدالة، ولذلك فإن الشركات المدرجة في السوق المالية مطالبة بوضع سياسات الإفصاح وإجراءاته وأنظمتها الإشرافية بشكل مكتوب.

كذلك على الشركات أن يرافق قوائمها المالية ً تقرير صادر عن مجلس الإدارة يتضمن عرضا لعمليات الشركة خلال السنة المالية المنصرمة، والعوامل المؤثرة في أعمالها التي تساعد المستثمر على تقييم أصول الشركة وخصومها ووضعها المالي، بالإضافة إلى تضمين تقرير مجلس الإدارة ً ما طُبق وما لم يطبق من أحكام لائحة حوكمة الصادرة عن هيئة السوق المالية مع ذكر أسباب عدم التطبيق[٤٦].

ويمكن القول إن هذا الالتزام نابع من عدة اعتبارات عدة، هي:

١. اعتبار حاجة المستثمر (المساهم، الدائن، المصرف، المورد، العميل) للاطمئنان إلى أن الشركة التي ائتمنها على مدخراته واستثماره تعمل وفق المصلحة العليا للشركة، وأن من المحقق أنه سيحصل على عائد مالي جيد مقابل استثماره، وأن التقارير المالية التي تنظمها الشركة وتنشرها - وتزود بها الجهة القطاعية ومسجل الشركات – تعبر عن الوضع المالي الحقيقي للشركة.

٢. اعتبار حاجة الموظف للاستيثاق من أن الشركة التي يعمل لديها ستستمر في العمل وتؤمن له مورد كسبه، وعيشه على المدى المنظور.

٣. اعتبار حاجة المجتمع لأن بضمن بأن الشركة ستستمر في التوظيف، والإنتاج، ودعم عجلة الاقتصاد.

وإذا نظرنا إلى أنظمة الذكاء الاصطناعي نجد أنها توفر معلومات موثوقة للمساهمين ومجلس الإدارة، حيث يكمن جوهر الصراع الرئيسي والوكيل في عدم تناسق المعلومات بين المساهمين وإدارة الشركة[٤٧]. فقد تتلاعب الإدارة بالبيانات المعروضة للمساهمين الذين يسعون وراء مصالحهم الخاصة، الأمر الذي يتطلب استخدام إحدى الآليات المطبقة لتحديد المستوى المطلوب من الثقة في البيانات المالية، وهي الاستعانة بشركات تدقيق

[٤٥] أنظر المادة (١٠٢) من نظام الشركات السعودي الجديد الصادر عام ١٤٤٣هـ -٢٠٢٢م.

[٤٦] أنظر لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن السوق المالية، منشورة على الرابط التالي: https://cma.org.sa/Awareness/Publications/booklets/Booklet_13.pdf

[47] Jensen M.C., Meckling W.H. Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. Journal of Financial Economics. 1976;3(4):305-360. DOI: 10.1016/0304-405X (76)90026-X

خارجية لتتحقق من دقة البيانات المالية[٤٨].

بناءً على ما سبق يمكن القول إن الذكاء الاصطناعي يعتبر مؤشرًا هامًا في تحقيق فكرة الشفافية والافصاح. حيث يستخدم الذكاء الاصطناعي في توفير أدوات للمستخدمين لتحليل وتنبؤ البيانات المتعلقة بهما. ولا يوجد ما يمنع قانونًا من اعتماد نظم الذكاء الاصطناعي من قبل الشركات في تحقيق الإفصاح - الذي ألزمتها به التشريعات النافذة – وذلك فيما يتعلق بنشر المعلومات والبيانات والسجلات الخاصة بالشركة، في مواجهة الجهات العامة ذات الصلة بنشاطها، مثل سوق الأوراق المالية، ووزارة التجارة، حيث يمكن للذكاء الاصطناعي تقديم هذه البيانات والسجلات بدقة عالية، وموثوقية للمعلومات، مما يساعد على تحسين الأداء وزيادة الشفافية تجاه الشركاء والمساهمين في الشركة، وأصحاب المصالح. حيث تكون كل المعلومات والبيانات والمستندات بصورتها الرقمية متاحة للجمهور ذي الصلة، بما يكفل تحقق الإفصاح عبر اعتماد الجهات العامة ذات الصلة بنشاط الشركات على نظم الذكاء الاصطناعي في علاقاتها بالشركة، وهو ما يمكن هذه الجهات من كشف وتشخيص أي خلل، عن طريق إجراء المطابقة والمقارنة بين البيانات الواردة عن طريق أنظمة الذكاء الاصطناعي، والشركة.

المبحث الثاني: الاعتماد على الذكاء الاصطناعي لإدارة الشركات وفقا لقواعد الحوكمة

تؤدى الحوكمة إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي وتعميق دور سوق المال وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار، والحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين. ومن ناحية أخرى تشجع الحوكمة على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل، وتوليد الأرباح وأخيرا خلق فرص عمل.

وتهدف قواعد وضوابط الحوكمة إلى تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة الشركة، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وحملة الوثائق جميعا مع مراعاة مصالح العمل والعمال والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة بما يؤدى الى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه وتنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإتاحة فرص عمل جديدة , كما أن هذه القواعد تؤكد على أهمية الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة لتحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ «[٤٩].

المطلب الأول: الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في الرقابة على مدي التزام الشركات بقواعد الحوكمة

تتطور الخوارزميات المتقدمة والذكاء الاصطناعي كل يوم وتعيد تشكيل الحياة التجارية؛ أيضًا، من المتوقع أن تزداد أيضًا كفاءة الأنظمة المستقلة في الشركات قريبًا[٥٠].

[48]Beisland L.A., Mersland R., Strøm R.Ø. Audit quality and corporate governance: Evidence from the microfinance industry. International Journal of Auditing. 2015;19(3):218-237. DOI: 10.1111/ ijau.12041

[٤٩]هاني محمد خليل، مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين، دراسة تحليلية لآراء المراجعين الخارجيين والمستثمرين. الجامعة الإسلامية غزة ، ٢٠٠٩، ص١٣٣.

[50]M Diamantis, "The Extended Corporate Mind: When Corporations Use AI to Break the Law"(2019), 97 N.C. L. Rev. 893 (2020), < https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3422429 >,3, accessed 06.01.2022.

وبدأت الخوارزميات المعروفة في الظهور على حدٍ سواء في أدنى تسلسل هرمي للشركات والذي يمكن تمثيله على أنه «روبوتات تعبئة الصناديق في أمازون» وأعلى تسلسل هرمي للشركات التي يمكن تمثيلها على أنها «حيوية» في عالم اليوم[٥١]، يتضمن الذكاء الاصطناعي أدوات متنوعة وتقنيات مثل المنطق الرمزي والشبكات العصبية الاصطناعية والأنظمة الضبابية والحوسبة التطورية والعوامل الذكية ونماذج التفكير الاحتمالية؛ توفر هذه الأدوات والتقنيات الذكاء الاصطناعي للقيام بتنسيق تسليم البيانات، وتحليل البيانات، وتوفير التنبؤات، وتطوير اتساق البيانات، وتقدير عدم اليقين، وتوقع احتياجات بيانات المستخدمين، وتوفير المعلومات للمستخدمين في الشكل الأنسب والأدوات والتقنيات المذكورة أخيرًا توفر أيضًا الذكاء الاصطناعي لاقتراح مسارات العمل. عدم اليقين أو حتى استبدال عملية صنع القرار البشري. ومع ذلك ، فإن عملية صنع القرار تحتاج إلى كمية كبيرة من البيانات؛ وتتطلب القرارات المعقدة مزيدًا من البيانات وأجهزة حاسوب وخوارزميات وذكاء اصطناعي مناسبة تمامًا؛ لتوضيح الأمر، يقسم الذكاء الاصطناعي كميات كبيرة من البيانات إلى أجزاء صغيرة، مما يسهل اتخاذ القرارات في ظل ظروف غير مؤكدة[٥٢].

وهو ما دفع الخبراء إلى الاستعانة بالذكاء الاصطناعي للحصول على الخدمات المتكاملة بدءًا بإجراءات إنشاء الشركة من عقد تأسيس وسجل تجاري وكافة الطلبات المتعلقة بتأسيس الشركة الكترونيا من خلال الاستعانة بالذكاء الاصطناعي حتى أن البعض يُنظر إليهم على أنها تقنية حلول عامة أي الحل لأي مشكلة ادارية أو تجارية او حتى مجتمعية[٥٣]،وذلك تأسيسًا على الشكل الذي يتم الاعتماد عليه من أشكال الذكاء الاصطناعي والتي تتنوع بين:

١. الذكاء المتضخم يتطلب استخدام الذكاء المكثف لاتخاذ قرارات مشتركة من قبل الانسان والآلة، أي أن الآلة يمكن أن تقدم توصية يجب أن يوافق عليها الانسان القادر على تقديم مدخلات اضافية، على سبيل المثال في حالة توصيات الخبراء التي تؤكد على أن التعايش بين العقل والآلة في الوقت الحالي ليس مقبولاً اجتماعيا ولا ينص عليه أي نظام قانوني، لذا لا يزال النقاش الاجتماعي بحاجة الى ان يأخذ شكله المتكامل[٥٤].

٢. الذكاء الذاتي يعتمد على تطبيق الذكاء الذاتي على كيان اصطناعي ليس فقط قادرا على اتخاذ قرارات مستقلة في منطقة معينة، ولكنه قادر أيضا على تطوير وتوسيع هذا المجال بمرور الوقت ، وهذا النوع يجعل من غير الضروري تدخل العنصر البشرى لينعدم تأثيره، ويمكن العثور على أمثلة لتطبيق هذا النوع من الذكاء في ادب الخيال العلمي حتى هذه اللحظة نتيجة لذلك، لم يبدأ بعد النقاش المجتمعي الموضوعي حول كيفية تطبيق الذكاء الذاتي[٥٥].

---

[51] Diamantis (n.15)3.

[52] Ibid 7; Ajay Agrawal, Joshua S. Gans and Avi Goldfarb, "Exploring the Impact of Artificial Intelligence: Prediction versus Judgment"(2016), available at American Economic Association, < https://www.aeaweb.org/conference/2017/preliminary/1426?page=2&per-page=50 >, 10, accessed 06.01.2022.

[٥٣] محمد سيد اسماعيل، أساليب الحماية القانونية لمعاملات التجارة الالكترونية: دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠٠٥، ص١٨٤.

[54] Armour (J) & Eidenmueller(H), Self-Driving Corporations? Harvard Law, School Forum on Corporate Governance, Tuesday, October 8, 2019. https://ecgi.global/sites/default/files/working_papers/documents/finalarmoureidenmueller.pdf

[٥٥] شوقي عبد العزيز بيومي الحفناوي، حوكمة الشركات ودورها في علاج أمراض الفكر والتطبيق المحاسبي، المؤتمر الخامس بعنوان:ــ حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية ، كلية التجارة ــ جامعة الإسكندرية ، سبتمبر. ٢٠٠٥ ، ص٧٧.

وفيما يخص حوكمة الشركات؛ من المهم أن نؤكد على أن وجود الذكاء الاصطناعي في مجلس إدارة الشركة ظاهرة جديدة ونادرة نسبيًا، فهناك العديد من حالات استخدام الذكاء الاصطناعي الحقيقية والمحتملة بسبب توفير هذه البيانات للمساهمين، والذي من شأنه أن يعلى بشكل كبير من استخدام الذكاء الاصطناعي في حوكمة الشركات[٥٦].

كما يمكن للذكاء الاصطناعي جمع وتحليل وتفصيل وتقييم أجزاء من المعلومات المتعلقة بالأمور المالية أو غير المالية، والأداء التجاري للشركات، وحسابات وسائل التواصل الاجتماعي للشركات، وأنشطة المنافسين، وما إلى ذلك باستخدام التكنولوجيا المملوكة بواسطة الذكاء الاصطناعي[٥٧].

كما يستطيع الذكاء الاصطناعي جمع وتحليل البيانات الضخمة في فترة قصيرة في سياق عملية صنع القرار في الشركة، وكما استخدامه بشكل تفاعلي من قبل إدارة الشركة، لذلك يوفر الذكاء الاصطناعي الدعم التكنولوجي لإدارة الشركة، حيث يتدخل الذكاء الاصطناعي في إدارة مجالس إدارة الشركات كمساعد بطريقتين[٥٨]: الذكاء الاصطناعي المساعد، والذكاء الاصطناعي المعزز:

١- الذكاء الاصطناعي المساعد

يعد نظام الذكاء الاصطناعي المساعد في الشركات هو نوع الذكاء الاصطناعي له قدرة محدودة مقارنة بالأنواع الأخرى من نماذج الذكاء الاصطناعي ويفتقر إلى الاستقلالية؛ ولذلك فهي توفر إنتاجية أقل من نماذج الذكاء الاصطناعي الأخرى، وفي هذا النوع من أنظمة الذكاء الاصطناعي، لا يزال البشر هم من يتخذون القرارات، ولكن تدعم أنظمة الذكاء الاصطناعي وتساعد البشر على اتخاذ قرارات مثل الترجمة والتعرف على الكلام، كما يمكن أيضًا تصنيف أنظمة الذكاء الاصطناعي المساعدة على أنها "Narrow AI" و "Soft AI" ويمكن للأنظمة المذكورة أعلاه القيام بعمل أفضل فقط على مجالات محدودة[٥٩]. هذه الأنظمة مقبولة بشكل أساسي من قبل المجتمع ويمكن تنظيمها بسهولة وفقًا للأنظمة القانونية الحالية، ويمكن تمثيل أنظمة الذكاء الاصطناعي المساعدة على أنها Siri من Apple ومنافستها التي تعمل بنظام Android.[٦٠]

٢- الذكاء الاصطناعي المعزز

يمكن التعبير عن الذكاء الاصطناعي المعزز باعتباره الإصدار الثاني من الذكاء الاصطناعي في غرف اجتماعات الشركات؛ ولا يزال البشر هم صناع القرار في أنظمة الذكاء الاصطناعي المعزز، لكن الذكاء الاصطناعي المعزز يساعد البشر على إنشاء أشياء جديدة في هذا النظام[٦١]، الذي يُسمى أيضًا بالذكاء الاصطناعي الاستشاري،

(56) illcocks L.P., Lacity M., Craig A. The IT function and robotic process automation. The Outsourcing Unit Working Research Paper. 2015;(15/05). URL: https://eprints.lse.ac.uk/64519/1/OUWRPS_15_05_ published.pdf

(57) Sergio Alberto Gramitto Ricci, "Artificial Agents in Corporate Boardrooms"(2020), Cornell Law Review, Vol. 105, No. 3, 2020, < https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3677627 >, 895, accessed 07.01.2022.

(58) Gramitto Ricci(n.25)895.

(59) Hilb, (n.6)861; Petrin,(n.5)981.

(60) Wivek Wadhwa with Alex Salkever, The Driver in the Driverless Car: How Our Technology Choices Will Create the Future(1st Edn Berrett-Koehler Publishers 2017)38; Petrin,(n.5)981.

(61) Armour and Eidenmüller(n.3)96.

وتكون مساعدة التطبيقات التي يحركها الذكاء الاصطناعي أكثر تطوراً وشمولية من الذكاء الاصطناعي المساعد؛ كما أن الذكاء الاصطناعي المعزز يوفر زيادة هائلة في إنتاجية الشركة، وقد يحسّن أيضًا مستوى الاستقلالية مقارنةً بأنظمة الذكاء الاصطناعي المساعد[٦٢].

ومن المهم أن نشير ظهور الذكاء الاصطناعي لن يحل محل البشر، بل يطورهم. ومع ذلك، فإن تأثير البشر لا يزال أكثر في أنظمة الذكاء الاصطناعي المعزز التي يمكن تمثيلها على أنها أنظمة Watson الخاصة بشركة IBM [٦٣].

وقد نرى مستقبلاً أنظمة الذكاء الاصطناعي يحل فيها مديرو الروبوتات محل المديرين البشريين ويتخذون قراراتهم بأنفسهم، حيث مع تطور التكنولوجيا، يمكن أن يكتسب الذكاء الاصطناعي موهبة لتقييم الخيارات التي تتخذ القرارات، وذلك من خلال أنظمة الذكاء الاصطناعي قادرة على تحدي الوضع الراهن. ويمكن الاستشهاد بهذه الأنظمة باسم «الذكاء الاصطناعي المستقل» و «الذكاء الاصطناعي الذاتي»[٦٤]. ومن أهم الأمثلة على الآلات المستقلة؛ المركبات ذاتية القيادة التي تنتمي إلى شركة Alphabet Inc الفرعية Waymo و Tesla وما إلى ذلك، وسيكون هذا النظام المستقل أيضًا في مجالس إدارة الشركات مثل Robot Sofia [٦٥]. ومع ذلك، ومن المتوقع أنه سيكون هناك نقاشات اجتماعية وقانونية تتعلق بالذكاء الاصطناعي المستقل في وقتنا الحاضر، والتي يمكن أن تتجسد في كيفية تنظيم مساءلة ومسؤولية الذكاء الاصطناعي.

وفي نظام الذكاء الاصطناعي الذاتي، يمكن لآلات الذكاء الاصطناعي اتخاذ قراراتها الخاصة، ولكن يمكنها أيضًا تطوير القرار وتوسيعه مقارنة بأنظمة الذكاء الاصطناعي المستقلة، ويتفوق ذكاء الذكاء الاصطناعي بسهولة على الدماغ البشري، الأمر الذي سينتج عنه تهميش الذكاء البشري، نظرًا لأن تطبيق نظام الذكاء الاصطناعي الذاتي يمكن أن يكون فقط موضوعًا لروايات وكتب الخيال العلمي، فإن النقاشات الاجتماعية والقانونية لم تبدأ بعد بشأن أنظمة الذكاء الاصطناعي ذاتية التكوين.

ومن الجدير بالذكر أن التحول الرقمي وفيروس COVID ١٩ كان لهما تأثير هائل على إدارة الأعمال من خلال تضمين التكبير وأنواع مختلفة من الأنظمة. أيضًا ، وتغيير شكل أعمال الشركات يومًا بعد يوم يجعل التعقيد والتحول السريع للعالم من الصعب اتخاذ قرارات مناسبة وسريعة خاصة في إدارة الأزمات، وكما هو معروف، فإن تكلفة العديد من الأخطاء لا رجوع فيها في الأساس، نظرًا لأن أنظمة الذكاء الاصطناعي تتمتع بقدرات معرفية، فيمكن استخدامها في تقليل المخاطر؛ يمكن استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي لتفسير السلوكيات البديهية والنفسية وغيرها من السلوكيات البشرية وتساعد البشر على اتخاذ قرارات مستنيرة كما أنها تُعلم البشر فيما يتعلق بالنتائج الإيجابية والسلبية للقرارات أيضًا ، يمكن لأنظمة الذكاء الاصطناعي تحليل كميات كبيرة من البيانات وقت أقصر بكثير من المدراء البشريين، لذلك، باستخدام الذكاء الاصطناعي، يمكن تقليل مخاطر وتكاليف القرارات إلى الحد الأدنى. ثانيًا ، وفقًا للباحثين ، فإن دمج الذكاء الاصطناعي في مجالس

(62)Hilb, (n.6)861; Petrin,(n.5)981.

(63)Petrin,(n.5)981.

(64)Möslein, (n.1).13.

(65)Hi, I am Sophia, HANSON ROBOTICS available at: https://www.hansonrobotics.com/being-sophia/ accessed 07.01.2022.; Gramitto Ricci(n.25)900.

إدارة الشركات وعمليات اتخاذ القرار سيقلل من تكاليف الشركة[٦٦].

كما هو معروف أن الموقف الذي يكون فيه أحد الطرفين رئيسًا، والآخر هو الشركة وفي حالة وجود تضارب في المصالح بينهما؛ الشركة والمدير، تحدث مشكلة في منع الشركة المديرين من التعاقد باسمهم، وتوفير التحقق والتوازن بين المساهمين والإدارة فيما يتعلق بالمصلحة في الشركة. وفي الوقت الحاضر يستخدم نموذج مجلس الإدارة الجماعي في التخفيف من المخاطر الناجمة عن تكلفة الشركة؛ في نظام مجلس الإدارة الجماعي ، يشرف كل مدير على الآخر ، وبهذه الطريقة ، يمكن التخفيف من المخاطر الناشئة عن الطموحات البشرية وتضارب المصالح بين المصلحة الشخصية كما يفعل البشر ويمكنهم اتخاذ القرارات دون تحيز؛ لذلك ، وفقًا للعلماء ، فإن استخدام الذكاء الاصطناعي في غرف الاجتماعات يمكن أن يقلل من تكاليف الشركة[٦٧].

المطلب الثاني: آلية اعتماد الشركات على أنظمة الذكاء الاصطناعي في الحوكمة

من أجل ضمان حماية المصلحة الجماعية للشركة بشكل مناسب والوفاء بها، من المهم التحقيق في كيفية تنفيذ نظام الذكاء الاصطناعي في إطار عمل الشركة، مع الأخذ في الاعتبار المواقف والأدوار القانونية المختلفة الخاصة بها. المكونات الهيكلية المختلفة، مثل الجمعية العمومية، ومجلس الإدارة ،والمديرين، وغيرهم. فيعتقد بعض الفقهاء[٦٨] أن العناصر المختلفة للشركة تتحد بهدف مشترك ألا وهو مصلحة المشروع. مع وضع ذلك في الاعتبار، يتطلب تطبيق نظام الذكاء الاصطناعي في حوكمة الشركات إجراء البحث في آلياته، مع مراعاة الأدوار والواجبات المحددة لكل تشكيل داخل الشركة.

ومن أجل الاستخدام الفعال لنظام الذكاء الاصطناعي لتطبيق الحوكمة، من الضروري إجراء فحص شامل لآليات كل تشكيل داخل هيكل الشركة، حيث تهدف الحوكمة إلى حماية وتعزيز المصلحة الجماعية للشركة، وهي المصلحة التي توحد الجميع المساهمين ويُمنع أي منهم من اتخاذ قرار من شأنه الإضرار بالشركة ككل.

أولاً: اعتماد أنظمة الذكاء الاصطناعي من قبل مجلس إدارة الشركة

لعل درجة اعتماد الشركة علي الذكاء الاصطناعي يعتمد بشكل كبير علي درجة قناعة مجلس الإدارة بجدوى الاستعانة به في إدارة الشركة بغض النظر عن نوع الذكاء المتبع- سالف الذكر - فهذه القناعة هي التي تساعد الشركة على تبنى التغيير وتحقيقه على أرض الواقع، وذلك من خلال ما يتم طرحه من مقترحات ومناقشات بشأن تطوير وشراء أنظمة الذكاء الاصطناعي على أن يبقي على مجلس الإدارة ضرورة إشراك العمال الموكل إليهم أمر إدخال البيانات والمتأثرين بالإدخال المحتمل لأنظمة الذكاء الاصطناعي وممثليهم طوال العملية عبر إجراءات المعلومات والتشاور والمشاركة لاختبار قائمة التقييم وتقديم ملاحظات عملية حول كيفية تحسينه[٦٩].

---

[66]Ibid 1004- 1005; Gözübüyük(n.51)1195; Armour and Eidenmüller(n.3)114.

[67]Petrin,(n.5)999-1000.

[٦٨]د. وجدي سلمان حاطوم، دور المصلحة الجماعية في حماية الشركات التجارية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،٢٠٠٧، صـ ٢٩.

[69]Hickman (E)& Petrin (M)، Trustworthy AI and Corporate Governance: The EU's Ethics Guidelines for Trustworthy Artificial Intelligence from a Company Law Perspective, 06 October 2021, https://link-springer-com.translate.goog/article/tr_pto=op,sc

من الضروري التأكيد على أن استخدام مجلس الإدارة للذكاء الاصطناعي ليس مثيرًا للجدل ويتماشى مع اللوائح التي وضعتها قوانين الشركات وواجب العناية الذي تمنحه المتطلبات القانونية الحالية للمديرين، طالما أن إدارة المخاطر والداخلية مناسبة أنظمة التحكم مطبقة وتتم مراقبة أنشطة الشركة باستمرار، حتى لو لم تقدم القوانين وصفًا شاملاً لكيفية مشاركة الإدارة ومجالس الإدارة في الإشراف على أنظمة الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته[٧٠]. وذلك على الرغم من أهميته عند تطبيقه في سياق حوكمة الشركات، خاصة وأن تلبيق الذكاء الاصطناعي لا يؤثر على المبادئ الأساسية لممارسات مجلس الإدارة ومهامه، ولكنه يوفر لأعضاء مجلس الإدارة أدوات إضافية لدعم اتخاذهم للقرارات، أي عضو مجلس الإدارة سيبقى في مركز السلطة وهو ما يدفع رجال الأعمال الي البحث عن الاجابة على عدد من الأسئلة على سبيل المثال، ما هو تقسيم المسؤوليات بين المديرين والمديرين في هذا المجال- مجال الذكاء الاصطناعي ؟هل يجب أن تكون هناك أدوار جديدة محددة، مثل لجنة مجلس إدارة مخصصة تركز على الذكاء الاصطناعي؟، والأهم من ذلك، إلى أي مدى يكون المدراء ومجالس الإدارة مجهزين وقادرين على تنفيذ الوظائف التي تتعلق بالذكاء الاصطناعي؟ في البداية على الأقل، وحتى تحصل الشركة على خبرة داخلية كافية، يبدو أن هذا سيتطلب تدريبا مكثفا والاعتماد على مستشارين خبراء من خارج الشركة[٧١].

ومن المهم أن نشير إلى أن الحديث عن الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في مجال حوكمة الشركات لا يكون من شأنه التأثير على حجم السلطات والواجبات والالتزامات التي نص عليها القانون بالنسبة لأعضاء مجلس الإدارة أو التأثير على الإجراءات المتخذة، وإنما يكون الهدف من اللجوء إليه هو الوسيلة التي يمكن الاستعانة بها من أجل دعم اتخاذ القرار، وهو ما يمكن معه القول بأن سلطات أعضاء مجلس الإدارة لا تتأثر بالوسيلة المتبعة في الإدارة مادام ملتزم بالإجراءات والنصوص التشريعية التي تساعد على تطبيق مبادئ الحوكمة الشركات وإدارتها، ليقتصر تدخل الذكاء الاصطناعي على التوجيه المشترك من خلال استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي للتعامل مع بيانات السوق والبيئات التشغيلية بما يمكن مجلس الإدارة من التعامل بشكل أفضل عند اتخاذ القرار الهامة للشركة، كما يساعد على زيادة درجة الشفافية للمعلومات التي يتعامل بموجبها مجلس الإدارة لتصدر في الوقت المناسب والمحدد دون نقص بما يمكنها من إعداد التقارير في الوقت المناسب من خلال التحكم في الوقت[٧٢]، وهو ما من شأنه أن يجعل مجلس الإدارة يمتلك المعلومات والوقت التي تم كنهم من القدرة على التنبؤ بما يمكن أن تتعرض له الشركة من مشكلات مستقبلي، وهو ما يمكنهم من اتخاذ كافة التدابير، للعمل على تجنبها وحلها مستقبلاً من خلال اتخاذ القرار الصائب في الوقت المناسب لتصبح القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة أكثر كفاءة وفاعلية.

والجدير بالذكر أن كل ما تقدم من إجراءات هو قابل للتحول الرقمي والعرض عبر الموقع الإلكتروني للشركة بشكل يحقق لمجلس الإدارة الاطلاع على كل المستجدات في الشركة من وقائع وقرارات، بسرعة ودقة ويسر. وذلك من خلال ربط هذا الموقع – عبر نظم الذكاء الاصطناعي بمواقع الجهات الرسمية المختصة: إدارة التسجيل (مسجل الشركات) أو الوزارة المعنية أو القضاء، يمكن تحقيق فاعلية قصوى وسرعة في اتخاذ أي من

[٧٠]إحسان صالح المعتز، أخلاقيات مهنة المراجعة والمتعاملين معها، انهيار شركة إنرون والدروس المستفادة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، العدد الاول، السنة ٢٠٠٨، ص٤٤.

[٧١]المبادئ التوجيهية لأخلاقيات الاتحاد الأوروبي الخاصة بالذكاء الاصطناعي الجدير بالثقة.

[72]Frey, C.B.; Osborne, M.A. The future of employment: How susceptible are jobs to computerization? Technol. Forecast. Soc. Chang. 2017, 114, 254–280.

تلك الإجراءات، كما يكفل هذا الربط تحقيق الاطلاع الفوري، والعاجل للجهات الرسمية على كل ما يستجد داخل الشركة، لاتخاذ الإجراء القانوني المناسب وعلى وجه السرعة.

ثانياً: اعتماد أنظمة الذكاء الاصطناعي من قبل المدقق[٧٣]

يجب على الشركة تعيين مدقق (مراجع) حسابات للتأكد من الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات وتقييم إجراءات إدارة المخاطر والتحقق من دقة البيانات المالية المعروضة على مجلس الإدارة. ويمكن أن يؤدي استخدام الذكاء الاصطناعي في المراجعة إلى تحسين فعالية العملية ودقتها وسرعتها، فضلاً عن تقليل التكاليف. فيمكن القيام بذلك عن طريق إنشاء اتصال بين الموقع الإلكتروني لإدارة التسجيل والمواقع الإلكترونية للشركات يسمح للحكومة بمراجعة فورية أو دورية لأي تغييرات يتم إجراؤها في عملياتها أو قراراتها. بالإضافة إلى ذلك، جعل الشركات تقدم معلوماتها المالية إلكترونيًا على فترات زمنية محددة إلى المؤسسات العامة ذات الصلة، مثل إدارة التسجيل[٧٤]. أخيرًا، إنشاء بوابة للمراجعين للتدقيق السريع في المستندات الإلكترونية للشركات فيما يتعلق بحساباتهم بدقة وإنصاف والالتزام بالمعايير العالمية وبتكلفة معقولة.

ثالثاً: اعتماد أنظمة الذكاء الاصطناعي من قبل أصحاب المصلحة

يستطيع أصحاب المصلحة في الاستعانة بالذكاء الاصطناعي؛ ولا يعني أصحاب المصلحة هم فقط المساهمين أو أصحاب المصالح المرتبطة بالشركة، فقط، ولكن يعني أيضا العمال بالشركة أولئك المتأثرين بالإدخال المحتمل لأنظمة الذكاء الاصطناعي وممثليهم طوال العملية عبر إجراءات المعلومات والتشاور والمشاركة، خاصة وأن من شأن الاستعانة بالذكاء الاصطناعي للعمل بأحد الشركات أن يؤدي إلى الاستمناء عن بعض العمال أو تغيير طبيعة الأعمال الموكلة إليهم باعتباره نظام تكنولوجي يحل محل العنصر البشري، وهو ما من شأنه أن يؤثر بشكل كبير على وجود العمال وتوزيعهم بالشركة، وهو ما قد ينشأ عنه انتهاكات ببعض حقوق العمال الواردة بالقوانين وبنود العقد المبرم مع الشركة، لذا يكون من الواجب إشراكهم في قرار اللجوء إلى الذكاء الاصطناعي الإدارة الشركة، مقابل أن يحصل العامل على كافة حقوقه، ونرى أن هنا قد لا توجد مشكلة لكن المشكلة الحقيقية في أن الذكاء الاصطناعي سيحل محل اليد العاملة البشرية على المدى البعيد، لتصبح اليد العاملة البشرية معطلة و بلا عمل فيزداد أصحاب العمل عني وتمحو طبقة العمال ليزدادوا فقراً، وهو ما دفع مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى التأكيد على وجود ضرورة ملحة لوقف بيع واستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تشكل خطرا جسيما يهدد حقوق الإنسان، على أن يتم اعتماد الضمانات الملائمة، كما دعت إلى خطر تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي لا يمكن استخدامها بما يتماشى والقانون الدولي لحقوق الإنسان[٧٥].

وتجدر الإشارة إلى أن مشكلة إشراك العمال في الذكاء الاصطناعي لا تعني أن عملية اللجوء إلى الذكاء

[٧٣]عرف بعض الفقه التدقيق بأنه: «فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع – تحت التدقيق- فحصا انتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة من تلك الفترة»، لمزيد من التفاصيل ينظر: أ.د. خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، دار وائل للطباعة والنشر، بغداد ١٩٩٩، ص١٢..

[74]Cath, C.; Wachter, S.; Mittelstadt, B.; Taddeo, M.; Floridi, L. Artificial intelligence and the 'good society': The US, EU, and UK approach. Sci. Eng. Ethics 2017, 24, 505–528.

[٧٥]أخطار الذكاء الاصطناعي التي تهدد الخصوصية تتطلب اعتماد إجراءات عاجلة، الأمم المتحدة لحلق الانسان - مكتب المفوض السامي، المركز الإعلامي، جنيف (في ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢١، منشور على الموقع التالي: https://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/media.aspx

الاصطناعي ستتم بسهولة في الشركة، حيث قد تكون هناك العديد من المشكلات التي تنشأ عن مخاوفهم المشروعة. لضمان حماية حقوقهم، من المهم ضمان تمثيل العمال في مجلس الإدارة، حتى يتمكنوا من المشاركة في صنع القرار من خلال ممثليهم الذين تم اختيارهم من قبل العمال. سيسمح لهم ذلك بتقييم مدى تأثر مصالحهم الحالية ومستقبل استخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة الشركة.

وهو ما أكدت عليه المبادئ التوجيهية للاتحاد الاوروبي لأخلاقيات الاتحاد الأوروبي الخاصة بالذكاء الاصطناعي الجدير بالثقة[٧٦] حيث نصت على أن: «تعد مشاركة أصحاب المصلحة من الاعتبارات الهامة في المبادئ التوجيهية، حيث تم التأكيد عليها مجددا في المبدأ المتعلق بالتنوع وعدم التمييز والتحيز، فضلاً عن الرفاه المجتمعي والبيئي. في سياق الشركة، يقع هذا جزئياً على عاتق مجلس الإدارة أو الإدارة العليا للتنفيذ. ومع ذلك، ليس من الواضح الشكل الذي ينبغي أن يتخذه "المتأثرون بالإدخال المحتمل لأنظمة الذكاء الاصطناعي".

كما يعد المساهمون من بين أصحاب المصلحة الأصليين عندما يتعلق الأمر بتطبيق الذكاء الاصطناعي. مع تقدم التكنولوجيا، أصبح من السهل على الشركة التواصل معهم حتى يتمكنوا من المشاركة في جميع القرارات المتعلقة بالشركة وفقًا للوائح من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي الذي يساعدهم على حماية حقوقهم. ويشمل ذلك نقل الأسهم والتصويت في الجمعيات العمومية وانتخاب مجلس الإدارة وتلقي عوائد على الأرباح ومراجعة البيانات المالية، مما يعزز الثقة في الشركة وقدرات إدارتها على تقييم ونشر الذكاء الاصطناعي الموثوق به وتعيين مهام الحوكمة. داخل الشركة. ليس كل من يمتلك أسهمًا في الشركة قادرًا على إدارة أسهمه بفعالية، لذا يعتبر الذكاء الاصطناعي بمثابة الخبير المثالي في هذا الشأن.

الخاتمة

هناك الكثير من المجالات التي تتمحور حولها مهارات الذكاء الاصطناعي والتي تتعدد ما بين التعلم والإدراك والتخطيط، كما ولا يزال الذكاء العام أو الذكاء الاصطناعي القوي هدف بعيد المدى لبعض الأبحاث في هذا المجال، لذلك كان من الواجب إعطاء فكرة عن الذكاء البشري والمنافس الأوحد للذكاء الاصطناعي ومصدره وذلك من أجل معرفة الدور الذي لعبه الذكاء البشري في تطور الذكاء الاصطناعي، فنجد أنه تتفاوت الآراء حول تعريف الذكاء البشري من قبل الكثير من المفكرين والعلماء في مختلف المجالات العلمية ولكن بناء على العديد من الدراسات فإن المعرفة التي يجدها الإنسان في نفسه بدون أن يفهم سببها والتي تساعده على فهم الأمور من أول مرة بالإضافة إلى مساعدته على التعامل مع المفاهيم المجردة، فإن هذا ما يسمى بالذكاء البشري.

ومن ناحية أخرى، هناك الكثير من الباحثين والعلماء الآخرين كانوا يعرفون الذكاء الانساني بأنه القدرة الذهنية أو الإدراك الحسي الذي ينتج عن الوعي الذاتي والعزيمة التلقائية أو الإرادة لدى الإنسان العاقل، ويمكن القول إنه بدون الذكاء الذي يعمل على تنمية القدرات لدى الإنسان فلن يستطيع تحقيق أهدافه المطلوبة.

[٧٦] أنظر: المبادئ التوجيهية لأخلاقيات الاتحاد الأوروبي الخاصة بالذكاء الاصطناعي الجدير بالثقة: Ethics guidelines for trustworthy AI: https://op.europa.eu/en/publication-detail/-/publication/d3988569-0434-11ea-8c1f-01aa75ed71a1

في حين أن هناك من يري أن الذكاء البشري هو المقدرة على الاستفادة من التجارب السابقة للإنسان من قبل الإنسان نفسهِ أو من قبل الآخرين أيضاً في حل المعوقات التي تحصل في حاضرهِ أو حاضرهم، وهو كذلك الملكة في تنبُّؤ ما قد يحصل في المستقبل.

وحتى يمكن الاستفادة من امكانيات الذكاء الاصطناعي في تطبيق قواعد الحوكمة وادارة وضع القانون السبيل الذي يمكن ادارة الشركة من خلالها منذ اتخاذ اجراءات التأسيس وعقد التأسيس واستخراج السجل التجاري للشركة الكترونياً، فإنه يمكن تطبيق مبادئ الحوكمة عند ادارتها وهو ما يساعدها على تحقيق نمو وزيادة أرباحها.

نخلص مما سبق أنه في ظل عصرنا الحديث داهم الذكاء الاصطناعي حياة الإنسان على مستوى العالم وأصبح جزءاً لا يتجزأ من الحياة العامة، ولقد أصبحت الدول الأوروبية والآسيوية تتنافس وتتسابق في إنجاز الأفضل في مجال الذكاء الاصطناعي بصرفِ ملايين الدولارات وملايين الساعات من أجل توفير الأفضل، وللذكاء الاصطناعي مستقبل واعد وعظيم جداً، حيث ينتظر العالم الكثير من الاختراعات التي سوف تساهم خلق حياة كريمة ومريحة للإنسان.

النتائج

١. إن تسخير قدرات نظم الذكاء الاصطناعي وتفعيلها في نطاق حوكمة الشركات لا يفتقر لسند من القانون، وأن سنده القانوني يتمثل في التنظيم القانوني لمحورين محور التحول الرقمي للبيانات والمستندات المتعلقة بالشركات، ومحور الافصاح والرقابة، مع امكانية تفعيل المحورين الكترونيا في ظل التشريعات النافذة.

٢. ومن خلال تتبع التشريعات العربية نلاحظ وجود تنظيما واضحاً يكفل تسخير قدرات نظم الذكاء الاصطناعي في نطاق التسجيل الالكتروني للشركات، وتحصيل التراخيص لدى ادارة التسجيل (مسجل الشركات) وكذلك في نطاق تداول أسهم الشركات في سوق الاوراق المالية.

٣. يوجد ارتباط وعلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وتحقيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات حيث تعتبر حوكمة تكنولوجيا المعلومات جزء من حوكمة الشركات وامتداد لها وأدي تطبيقها في الشركات الي زيادة كفاءة العمل بها.

٤. هناك اهتمام متزايد بتطبيق حوكمة الشركات في الكثير من الدول العربية نظراً لما يحققه تطبيق الحوكمة من مزايا مختلفة على الرغم من وقوع بعض المشكلات التي تواجهها الشركات وبصفة خاصة المشاكل ذات الطبيعة المالية وفقدان الثقة في المعاملات مع المتعاملين في بعض الأحيان.

٥. تعد حوكمة الشركات أحد الوسائل الاساسية لمواجهة التأثيرات الناجمة عن التغيرات الاقتصادية الحديثة والأزمة المالية العالمية والانهيارات المالية للعديد من الشركات، التي ترجع أسبابها الي الفساد الاداري والمالي والممارسة غير السليمة للرقابة والاشراف ونقص والخبرة والمهارة، وكذلك اختلال هياكل التمويل وعدم القدرة علي توليد تدفقات نقدية داخلية كافية لسداد الالتزامات المستحقة

عليها، بالإضافة الي نقص الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الافصاح والشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الافصاح والشفافية بجانب عدم اظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الأوضاع المالية للشركة «.

التوصيات

بعد أن انتهينا من دراسة تأثير الذكاء الاصطناعي على حوكمة الشركات نقدم عدد من التوصيات التي نضعها بين يدي صانعي السياسة العامة وذلك على النحو التالي:

١. ضرورة اتباع الحوكمة في صورتها الحديثة للمضي قدمًا نحو الرقمنة والتحول الرقمي والاستعانة بالذكاء الاصطناعي لتوفير الخدمات المقدمة.

٢. يدعو الباحث المشرع المصري الى تعميم الخدمات الرقمية المتصلة بتسجيل الشركات (المحطة الافتراضية الواحدة) لتغطى جوانب أخرى، كالمهام المنوطة قانوناً بمسجل الشركات ومتابعة قرارات ونشاطات الشركات بأسلوب رقمي، واجراء التفتيش الإلكتروني على أعمال وحسابات الشركات وتقديم تقرير بذلك.

٣. حيث إن ادارة التسجيل (مسجل الشركات تحتفظ بأرشيف تفصيلي لكل الوثائق العائدة للشركات والمتصلة بها نقترح على المشرع في الدول العربية احلال التواصل الرقمي للشركات من الجهات العامة عبر نظام الذكاء الاصطناعي محل التواصل الورقي، وإلزام الشركات بالتحول الرقمي لبياناتها ومستنداتها كليًا، وجعلها متاحة بالكامل لاطلاع تلك الجهات على ما يستجد فى الشركات من أوضاع وتطورات.

٤. ندعو الجهات العامة ذات الصلة بالشركات الى اعتماد الربط الرقمي في تعاملاتها مع بعضها البعض بخصوص كل ما له صلة بالشركات، لتصبح كل من تلك الجهات طرفاً فى منظومة ذكاء اصطناعي متكاملة.

٥. ندعو الجهات العامة ذات الصلة بالشركات الى اعتماد نظام ذكاء اصطناعي لمركزية التدقيق لحسابات الشركات على أن يكون لهذا النظام وصول الي السجلات الالكترونية للشركات والمتعلقة بحساباتها، بحيث يتاح له تدقيقها بوقت قياسي، وبكلفة متدنية، وعلى مستوي عال من الدقة والحيادية وطبقا للمعايير الدولية.